Abhat Journal, Volume. 16, Issue. 1, March 2024

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

الأمن البيئي والاجتماعي ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت

د. أحمد الأمين علي
ahmad777d@su.edu.ly
كلية التربية/جامعة سرت/ ليبيا

د. عمر أحمد خليفة
o.khalifa@su.edu.ly
كلية التربية/جامعة سرت/ ليبيا

الملخّص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الأمن البيئي والاجتماعي ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك حسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت، حيث أن البيئة تعني كل ما يحيط بالفرد يتأثر بها ويؤثر فيها، والتنمية المستدامة في المجتمع لكي تحقق أهدافها لابد من توافر الأمن البيئي والأمن الاجتماعي، استخدم الباحثان المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لكونهم مناسبين لمثل هذه البحوث، والاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة في هذا الموضوع، أعد الباحثان أداة البحث متمثلة في استبانة والتي تم تطبيقها على عينة البحث المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت للتعرف على وجهة نظرهم وآرائهم حول موضوع البحث وكان عددهم (62) عضو هيئة تدريس من مختلف كليات جامعة سرت، وأوضحت نتائج البحث أن الجهات المختصة تقوم بالرقابة الكافية والمستمرة على الأغذية المستوردة للبلاد لتحقيق الأمن الغذائي، كما أوضحت النتائج أن الدولة تراعي في إنتاج الموارد الطبيعية واستخدامها للحفاظ على حق الأجيال القادمة في تلك الموارد، كما بيّنت النتائج أن الجامعات والمراكز البحثية تدعم الباحثين من أجل القيام بأبحاث تسهم في تحقيق الأمن البيئي للمجتمع، كما بيّنت نتائج البحث أنّ الجريمة بأشكالها المختلفة تُعدُّ من أهم المخاطر والتهديدات التي تواجه الأمن الاجتماعي، وتقف عائقاً في سبيل تحقيق برامج التنمية المستدامة، كما أوضحت نتائج البحث أن تحسين الوضع المعيشي للأفراد يؤدي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية:

الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، التنمية المستدامة، جامعة سرت

Environmental and Social Security and their Role in Achieving Sustainable Development from the Perspective of Faculty Members at the University of Sirte

Dr. Ahmad Alameen Ali
ahmad777d@su.edu.ly
Faculty of Education/ Siere University/ Libya

Dr. Omar Ahmed Khalifa
o.khalifa@su.edu.ly
Faculty of Education/ Siere University/ Libya

Abstract:

This research aims to identify the role of environmental and social security in achieving sustainable development, from the point of view of teachers at the University of Sirte. The environment means everything that surrounds the individual and he/she affects it and is affected by it. Sustainable development in society, in order to achieve its aims, environmental and social security are required. In the current study, to achieve the study purpose, the researchers used the descriptive and the analytical approach. The existing literature and previous studies on this topic were also reviewed. To collect the data, a questionnaire was used and distributed on 62 teachers from different faculties at the University of Sirte to investigate their perceptions on the topic under research. According to the study findings, it could be reported that the competent authorities carry out adequate and continuous control over food imported to the country to achieve food security. Additionally, the results also indicated that the government takes into account the production and utilization of natural resources to preserve the right of future generations in these resources. Also, the results showed that universities and research centers support researchers in order to carry out researches that contribute to the achievement of environmental security for society. Further, the results also highlight that crime in its different forms is considered one of the dangers and threatens which face social security and stands as an obstacle which prevents sustainable development programmes to achieve their aims. It was also reported that improving the living conditions of individuals leads to achieving social security. Besides, the results also showed that there are no significant individual differences, in terms of gender and faculty, in the degree of appreciation of participants for the role of environmental and social security in achieving sustainable development.

Keywords:

environmental security, social security, sustainable development university of Sirte.

مقدمة:

حظيت مواضيع السياسة العامة باهتمامٍ كبير لأهميتها في التنمية المستدامة ورسم مستقبل في المجتمع، ولكون رسم السياسة العامة في المجتمع تتضمن في إطارها السياسة البيئية في المجتمع؛ لكونها تسعى إلى تطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية البيئة بجميع مكوناتها، وبالتالي تحقيق الأمن البيئي والاجتماعي، فحماية البيئة وحسن إدارتها تعتبر من مؤشرات التنمية المستدامة. (سليمة ابوعزيز ،2015، أ) ويعتبر البُعد البيئي أحد الأبعاد الرئيسة التي تبنى عليها التنمية المستدامة أهدافها وغاياتها؛ وذلك من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية وكيفية استخدامها وصيانتها والحفاظ عليها، بحيث يتم ذلك بشكل عقلاني يضمن من خلاله تحقيق أمن بيئي، خاصة في ظل ما تشهده البيئة من مشكلات بيئية متعددة واستنزاف لمواردها، والإخلال بتوازنها، وأصبحت مشكلات البيئة تظهر بشكل كبير في السنوات الأخيرة وزاد اهتمام الباحثين بها، فالبيئة في أبسط تعريف لها هي كل ما يحيط بالإنسان، وحماية البيئة وأمنها ضروري ومهم لاستمرار حياة الإنسان وجميع الكائنات الحية على الأرض، وديمومة واستدامة مواردها الطبيعية، فكثرة الأخطار ومظاهر التدهور البيئي أحدث تحولاً كبيراً في مفهوم الأمن البيئي الذي كان من اهتمام جهات الاختصاص بالأمور العسكرية والسياسية فقط، ليصبح في السنوات الأخيرة _عقب التطور العلمي والتكنولوجي وزيادة المشكلات البيئية_ ذو صلة وعلاقة مرتبطة بجميع أوجه الحياة في المجتمع سواء من الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية وغيرها من الجوانب؛ لذلك أصبح الأمن البيئي قضية محورية وجوهرية تأخذ موقعها ضمن أولويات المجتمعات، ومن بينها المجتمع الليبي في ظل ما تعانيه البيئة ومواردها من تدهور ، وعقب إنشاء وزارة البيئة يفترض أن تسهم بدورها مع بقية القطاعات في المجاهرة بالأمن البيئي في المجتمع ،وتوعية أفراده بأهميته ومعاقبة من يضر ويفسد في البيئة .(بورفيس زهية و غبولي منى ، 2021، ص127)

وتشهد المجتمعات الإنسانية المعاصرة اليوم حالة من الافتقار الواضحة للأمن الاجتماعي، إذ تنتشر الحروب والاضطرابات، ويبلغ التمايز بين المستويات الاقتصادية لسكان تلك المجتمعات مستوى عالياً يجعل الملايين من البشر في حالة عجز تام عن تلبية حاجاتهم الأساسية (الجبوري 1998، ص97)، حيث أن حالة العجز هذه تشكل مصدراً للقلق والتوتر وعدم الإنتاج وانشغال الفكر وتوقع الشر والخوف من حوادث المستقبل ، مما يؤثر على فاعلية الفرد ويعمل على شل حركته ويصبح فريسة للمرض النفسي ،(العباسي ، 2016، ص196) ، وفضلا عن ذلك فإنه في حالة الافتقار للأمن الاجتماعي يتعرض المجتمع إلى مشكلات عديدة تؤدي إلى تأخره وتعمل على تعطيل قدراته الذاتية تحرمه من فرص التطور والتقدم ، وذلك لأن نشاط الإنسان في ظل الافتقار للأمن الاجتماعي يكاد يتوقف، بل يتعطل عن الإنتاج، فينصرف تفكيره نحو توفير أمنه الفردي وحماية عائلته، وبالتالي فإن البناء الاجتماعي للمجتمع يتعرض للتفكك والتصدع وعدم القدرة على الاستمرار ككيان اجتماعي فاعل، (باشي، 1999، ص96) ، وهذا بدوره يؤثر سلباً على التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والرفاهية للمجتمع حاضراً ومستقبلاً للأجيال القادمة وتحسين الأوضاع المعيشية الحالية، وهذا ما يسعى الباحثان للوصول إليه من خلال هذا البحث؛ وللوقوف على أثر الأمن بشقيه البيئي والاجتماعي على التنمية المستدامة .

مشكلة البحث:

في ظل تزايد المشكلات في المجتمع بجميع أشكالها وأنواعها، وبما أن الإنسان يوثر في البيئة ويتأثر بها، كما أنه يعد المسبب الرئيس في أغلب المشكلات التي توجد في المجتمع، والبيئة وما يحدث فيها من مشكلات لا يمكن الفصل بينها؛ لأنها بمختلف جوانبها توثر في بعضها سواء إيجابًا أو سلبًا، إلاَّ أنَّ الإنسان لا يهمه سوى تحقيق مطامعه وغايته دون النظر إلى الآثار البيئية الناتجة عن أفعاله وسلوكياته السلبية على البيئة بجميع مكوناتها وما سيصيبه منها نتيجة أفعاله وسلوكياته التي تهدد الأمن الاجتماعي والبيئي في المجتمع، ولكون هذا الموضوع لما يتناوله الكثير من الباحثين في المجتمع الليبي على حد علم الباحثين، فأننا تناولنا بالدراسة والبحث موضوع الأمن البيئي والاجتماعي من وجهة نظر شريحة مهمة في المجتمع وهي شريحة أعضاء هيئة التدريس في جامعة سرت . ويتمثل السؤال الرئيس في: ما دور الأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت؟

أسئلة البحث:

يتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1) ما دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت؟

2) ما دور الأمن الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

1) كونه من المواضيع التي لم تنال حقها بشكل كافٍ بالبحث والدراسة.
2) إنَّ التنمية المستدامة أصبحت مطلب محلي ودولي وارتباطها بالبُعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي ارتباطًا وثيقًا.
3) إنَّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل يتطلب ضرورة الاهتمام بالبيئة بجميع مكوناتها وما تتعرض له من مشكلات.
4) الاهتمام العالمي الذي توليه المنظمات الدولية والإقليمية بالبيئة والتنمية المستدامة.
5) تكمن أهمية البحث ما سيضيفه للمكتبة المحلية والعربية من معلومات وبيانات ونتائج وتوصيات تفيد الباحثين في هذا الموضوع في المستقبل.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الأتية:

1) معرفة الدور الذي يمكن أن يسهم به الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.
2) معرفة الدور الذي يمكن أن يسهم به الأمن الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة.
3) التعرف على التهديدات البيئية والاجتماعية التي تشكل عائقًا في تحقيق التنمية المستدامة.
4) معرفة أبعاد الأمن الاجتماعي والتحديات التي تواجه الاستقرار والطمأنينة.
5) التعرف على أسباب انعدام الأمن الاجتماعي للخروج بمقترحات تعزز الاستقرار والتنمية المستدامة.

مصطلحات البحث:

الأمن البيئي: هو مجموعة من السلوكيات الإيجابية التي لا تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية على البيئة، قد تسهم في تلوثها أو تدهور بعض من مكوناتها، مما يؤدي في النهاية إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الاقليمي أو العالمي، ومن ثم تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن، أو انعكاسها السلبي عليها، أي أن الأمن البيئي يرتبط بالزمان والمكان، ويشمل مساحات مختلفة محلية وإقليمية ودولية، وفترات زمنية مختلفة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد. (القصاص، 1983، ص35)

التعريف الاجرائي للأمن البيئي: يعرّفه الباحثان بأنه الإجراءات أو التدابير التي تتخذها الدولة، متمثلة في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص من أجل حماية البيئة مواردها الطبيعية من التلوث بأنواعه، والمحافظة على استدامتها وتنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع لحماية البيئة وصيانتها.

الأمن الاجتماعي: يمكن تعريف الأمن الاجتماعي على أنه شعور الأفراد في كل مكان ضمن حدود المجتمع بالأمان سواء في المنزل أو الشارع أو العمل، ويضمن الأمن الاجتماعي للفرد أن يعيش حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، دون خوف من أي خطر أو اضطراب يهددها، ويلعب كل فرد في المجتمع دورًا مهمًا في تحقيقه سواء كان واطنًا أو مقيمًا صغيراً أو كبيراً. (أمين هويدي، 1975، ص 72).

التعريف الاجرائي للأمن الاجتماعي: يعرفه الباحثان بأنه هو الطمأنينة وعدم شعور الأفراد بالخوف، ومواجه الأخطار الداخلية والخارجية، والحد من فرص ارتكاب الجرائم، وهذا ما يتطلب خلق نوع من التعاون الأمني بين الفرد والدولة.

الدراسات السابقة:

دراسة فاتح غول و فارس دهام (2022)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية مهمة، تتعلق بكل من الأمن البيئي ومدى مساهمته في التنمية المستدامة، وتحقيق أبعادها الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث تسعى هذه الدراسة إلى ضبط كل من مفهومي الأمن البيئي والتنمية المستدامة، وكذلك طبيعة العلاقة بينهم، وكيف تتبلور هذه العلاقة وأهم الموارد لذلك ، بالإضافة إلى التعرف على الآليات الدولية والوطنية؛ لتحقيق التنمية المستدامة في ظل مقاربة الأمن البيئي، وهل للأمن البيئي دور في تحقيق التنمية المستدامة كركيزة للرقي بمستويات التنمية الوطنية يعكس استجابة لجملة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، اعتمد الباحثان للقيام بهذه الدراسة على المنهج التحليلي كذلك المنهج الوصفي لكونهما مناسبين لمثل هذه الدراسات، واتضح من هذه الدراسة على ضرورة العمل على توسيع دائرة الوعي بالاهتمام البيئي لدى أفراد المجتمع، والمؤسسات العاملة في هذا المجال، كذلك العمل على تحسين

المنظومة القانونية للشأن البيئي، وذلك من خلال وضع المزيد من القوانين الملزمة لتحقيق مقاربة الأمن البيئي لخدمة التنمية المستدامة.

دراسة بورفيس زهية و غبولي منى (2021)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ، حيث لم يعد يقتصر مفهوم الأمن على أمن الأرض وحماية الحدود السياسية للدولة من العدوان الخارجي فحسب، إما أصبحت له مفاهيم حديثة ارتبطت في الفترة الأخيرة بما تواجهه البيئة من مشكلات خطيرة ، والأمن البيئي هو وصول الإنسان إلى حالة من الطمأنينة وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة من خلال العيش في ظروف بيئية ملائمة، ولأجل تحقيق هذا الهدف شرعت الدول في أتخاذ جملة من التدابير الإصلاحية والتشريعات المنظمة للبيئة وسبل حمايتها سعيا منها لتعزيز الأمن البيئي الذي يعد مفتاح التنمية المستدامة كآلية لضمان حق المواطن في بيئة سليمة وآمنة، اتّبع الباحثان المنهجين الوصفي و التحليلي لكونهما أكثر مناسبة لمثل هذه الدراسة ، ويتضح من خلال هذه الدراسة أنه لابد من رفع وتنمية الوعي البيئي عند الأفراد والتشجيع على العمل التطوعي لحماية البيئة ، كذلك يتطلب الأمر تضمين البُعد البيئي في مناهج التعليم في مختلف المراحل التعليمية، وزيادة استخدام الطاقات البديلة والنظيفة بدل الطاقات التي تسهم في زيادة التلوث البيئي، وسن القوانين والتشريعات وتحديثها؛ حتى تتلاءم مع ما تتعرض له البيئة من مشكلات متجددة .

دراسة وائل جعفر (2020)، هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور تنمية راس المال البشرى في تعزيز الأمن الاجتماعي في مدينة بابل بالعراق، وأيضاً التعرف عل مسببات فقدان الأمن الاجتماعي كذلك بيان مصطلح الأمن الاجتماعي وأهميته ووسائله ومقوماته، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن تنمية راس المال البشري من أفضل القطاعات التي تحاول الدولة النهوض بها لما له من دور في تقديم الخدمات وتعزيز الأمن الاجتماعي للمجتمع ككل.

كذلك يلعب التعليم دوراً اساسياً في تنمية راس المال البشرى عن طريق غرس القيم الاجتماعية الإيجابية في المجتمع، وخلق جيل أكثر تعليماً وإدراكاً لحاجات مجتمعه وتلبية تلك الحاجات على أكمل وجه، كما أوضحت النتائج أن المسجد من أهم المؤسسات في المجتمع لكونه مركزاً لتوجيه وإرشاد الأفراد وجعلهم قادرين في ترسيخ القيم الأخلاقية ونبذ العنف والتطرف والحث على التعاون والإنسجام بين أفراد المجتمع، وهذا ينعكس إيجابياً على الأمن الاجتماعي، وتبين أن الاندماج الاجتماعي والعيش المشترك من أبرز العوامل التي يرتكز عليها الأمن الاجتماعي واستقرار النظام في المجتمع يجعل أفراده أكثر انسجامًا وتوافقاً بين كافة أطيافه.

التعليق على الدراسات السابقة:

تُعدُّ الدراسات السابقة رافداً مهماً لأي باحث في تنمية معلوماته وفتح آفاق مداركه عن موضوع بحثه الذي يعمل على إضافة شيئاً جديداً لما سبقه من الباحثين ، وفي هذا البحث استفاد الباحثان من الدراسات السابقة بما تضمنته من معلومات ومراجع ، كما أن هذه الدراسات أُجريت في مجتمعات عربية أخرى ، غير مجتمع الدراسة الحالية ، وهذه من نقاط الاختلاف ، إلاَّ أنه تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في منهج البحث المتبع في هذه الدراسات ، بينما أضافت الدراسة الحالية الجانب الميداني، والذي طُبّق على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت لكونها شريحة واعية ومدركة لأهمية الدور الذي يقوم به الأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة ، كما أن الدراسات السابقة والدراسة الحالية أُجريت في فترات زمنية متقاربة .

الإطار النظري

الأمن البيئي:

أهتم الباحثون بموضوع الأمن بشكل عام منذ عقود عديدة، والذي يُقصد به العد الأمني أو العسكري ، إلا أنه في عام 1983 قدم (ريتشارد اولمان) مقالة تناول فيها تعريف الأمن، حيث اعتبره بأنه مواجهة التهديدات التي تؤدي إلى تدهور مستوى معيشة الإنسان، وأكد على الارتباط الوثيق بينه والمجتمع، وعقب ذلك تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام (1994) المفاهيم أو الأبعاد المتعددة للأمن، منها على سبيل المثال الأمن البيئي، والأمن الصحي، والأمن المجتمعي....الخ ، من الأبعاد والتي اعتبرها البعض بأنها أبعاد (الأمن الناعم)، لكونه يركز على التحديدات التي لا يمكن مواجهتها بالأدوات العسكرية التقليدية، ويقابله من ناحية أخرى (الأمن الصلب)، والذي يتم فيه استخدام القوى العسكرية لمواجهة تهديده .(عبدالله عبد العاطي ،2018 ، ص783). وبذلك أصبح موضوع الأمن البيئي وارتباطه بالتنمية محل اهتمام الباحثين سواء في المجال الأمني أو التنمية أو البيئة ومدى ارتباطهم

ببعض، يطرح في المؤتمرات والندوات العلمية على جميع الأصعدة والمستويات.

مفهوم الأمن البيئي:

مع زيادة التهديدات التي تواجهه البيئة سواء من قبل تصرفات الإنسان غير المسئولة أو بفعل الظروف الطبيعية ، ازدادت الحاجة إلى ضرورة وجود الأمن البيئي سواء على مستوى الدول والمجتمعات أو على المستوى الدولي لأن البيئة وما تتعرض له من مشكلات لا تعترف بالحدود السياسية بين الدول، حيث عرف بأنه : مفهوم يرتبط بحماية الأفراد من المخاطر البيئية التي قد تنجم سواء من أفعال الإنسان أو بفعل ظروف طبيعية ، وفي الحالة الأولى يكون ذلك ناتج عن سوء إدارة أو قلة الوعي، بينما في الحالة الثانية قد ينتج عن البراكين أو الزلازل وغيرها .(نيللي كمال محمد ،2010، ص28) كما يعرف الأمن البيئي بأنه: ضمان توفر الموارد البيئية اللازمة والضرورية لحياة الإنسان؛ من أجل البقاء ودون أن يكون مصدر تهديد وخطر على حاضره ومستقبله. (يوسف كافي ،2017، ص31)

كما يعرفه قانون البيئة الليبي بأنه حدوث أية حالة أو ظرف ينشأ عنه تعرض صحة الإنسان أو سلامة البيئة للخطر نتيجة لتلوث الهواء أو الماء او المصادر المائية أو التربة، أو اختلال توازن الكائنات الحية، بما في ذلك الضوضاء والضجيج والاهتزازات والروائح الكريهة، واية ملوثات أخرى تكون ناتجة عن الأنشطة والأعمال التي يمارسها الشخص الطبيعي أو المعنوي. (مصباح عبد الله عبد القادر، 2011، ص 22).

فروع الأمن البيئي:

أشارت بعض الدراسات إلى أنه هناك عدة فروع للأمن البيئي إذا حدث خلل أو تهديد لفرعٍ منها أُعتبر أنه هناك تهديد للأمن البيئي، وبالتالي للأمن القومي في المجتمع، (ناهد ناصر داود ،2017، ص13)، وهذه الفروع تتمثل في:

الأمن البيئي الغذائي، الأمن البيئي الهوائي، الأمن البيئي المائي، الأمن البيئي الصحي، الأمن البيئي الاقتصادي، الأمن البيئي المجتمعي، والأمن البيئي التثقيفي.

السياسات البيئية والتنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة خلال انعقاد مؤتمر استكهولم حول البيئة الانسانية عام 1972 ، حيث نوقشت فيه العديد من القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العديد من دول العالم ، ووجهت للدول العديد من الانتقادات أهمها غياب وتجاهلها للبيئة عند وضع السياسات والخطط العامة للتنمية في مجتمعاتها ،وفي عام 1987 صدر التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي ذُكر فيه أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية، بقدر ما هي قضية تنموية بيئية، وهي قضية مصيرية مستقبلية تتطلب اهتمام الحكومات والأفراد بها ،(ليلي محمد جبريل ،2011، ص33-34) ، وللاستدامة البيئية مكونات، تتمثل في الآتي :

1- الأنظمة البيئية.
2- تقليل الضغوطات البيئية.
3- تقليل الهشاشة الإنسانية.
4- القدرة الاجتماعية والمؤسسية.
5- القيادة الدولية.

الأمن الاجتماعي:

تعد مسالة الأمن أمرًا اساسيًا في الوجود؛ وذلك مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ **(قريش 1 –2)** " فالحاجة إلى الأمن حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الأرض الذى استخلف الله عليها آدم، فانعدام الأمن يؤدى إلى القلق والخوف والتشرد، ويحول دون الاستقرار والبناء، ويدعوا إلى الهجرة والتشرد، وتوقف أسباب الرزق مما يقود إلى انهيار المجتمعات وانعدم مقومات وجودها وقد قيل أن للإنسان نعمتين عظيمتين لا يشعر بقيمتهما إلا إذا فقدهما هما الصحة في الأبدان، والأمن في الأوطان .(مصطفى العوجى، 2015، ص21).

مفهوم الأمن الاجتماعي:

إنَّ الأمن الاجتماعي هو عبارة عن حالة من الشعور بالانتماء، وتستند إلى الاستقرار، وتستمد مقوماتها من النظام بمعنى تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم جماعي اتفاقي يُشعر الأفراد بالانتماء إليه، ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام (المرياتي 1997، ص11)

وهو أمن الإنسان على نفسه وذويه ، وما ملكت يداه كما هو أمنه في مجتمعه وأمن المجتمع الإنساني ككل، وبقدر ما يوفر للإنسان بمعرفته لنفسه ومحيطه والتزاماته المدنية، بقدر ما يدرك أن مصدر أمنه كامن في اواسط نفسه، فأمن الإنسان هو انتصاره على نفسة وفى وفائه بالتزاماته وقيامه بواجباته الإنسانية والمدنية (طاهري نصيره ،

جامعة مستغانم، بختي زهية، جامعة الجلفة " الأمن الاجتماعي وعلاقته بالتغير القيمي، (www.omran.org/ar) والأمن الاجتماعي من وجهة نظر علماء الاجتماع هو سلامة المجتمع من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها في مرحلة من مراحل نموه وتطوره ونهضته، والأمن الاجتماعي يشير إلى انتماء الإنسان إلى جماعة وإلى تنظيم يحد علاقاته وتفاعلاته، لأن الفرد لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الآخرين؛ لذا فالأمن الاجتماعي حالة من تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار، وتستمد مقوماتها من النظام الاجتماعي بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي يشعر الأفراد بالانتماء إليه؛ لأنه يوفر البيئة الأمنه للعمل للبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزًا للأبداع والانطلاق إلى أفاق المستقبل. (غسق غازي العباسي، 2016، ص 199).

أهداف الأمن الاجتماعي:

تتلخص أهداف الأمن الاجتماعي في ثلاثة أبعاد رئيسة:

1) البُعد السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان الساسي للدولة، وتحقيق أعلى قدر من الأمان والاستقرار، وحماية مصالح الدولة العليا، واحترام الزوار والشخصيات الوطنية، وعدم الحاجة لطلب الرعاية من دول أجنبية، ويتمثل أيضًا في حرية التعبير للمواطن وفق القانون، بما يكفلأ درجات العدالة والمساواة.

2) البُعد الاقتصادي: ويهدف الأمن الاجتماعي في بعده الاقتصادي إلى تحسين المستوى المعيشي عن طريقة تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم، إضافة إلى محاربة الفقر والبطالة، وتوفير فرص عمل للجميع، وتوفير برامج تعليمية ودورات هادفة لتطوير القدرات وكفالة الحق في العمل الحر ضمن القوانين والتشريعات النافذة.

3) البُعد الاجتماعي: ويهدف إلى إشاعة تحقيق الأمن للمواطنين بقدر ينمى شعورهم بالانتماء للوطن، ويزيد من وعيهم وإدراكهم لإنجازاته، واحترام تراث وطنهم الذي يشكل هويته وهويتهم، واستغلال كافة المناسبات لتحقيق الحس بالانتماء له، والتشجيع على إنشاء مؤسسات المجتمع المدني والتي تعمل على اكتشاف المواهب، كما يهدف أيضًا إلى مراعاة الفئات المهمشة في المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية لها، والمحافظة على الأمن في الأسرة ، ومكافحة الجريمة بكافة أشكالها، والعمل على توفير بيئة آمنه تكفل العيش المشترك للجميع، وحماية ومساعدة الفئات المعرضة للعنف، مثل: النساء والأطفال والنازحين والسجناء، وتوفير الخدمات والمنشآت الصحية لتعزيز الصحة المجتمعية. (محمد الشخت 2022، موقع موضوع، mawdoo3.com)

مقومات الأمن الاجتماعي:

يقوم الأمن الاجتماعي على عدد من المقومات الأساسية، التي تعزز والتي تعمل على استمراره ومساهمته في تحقيق الرفاهية والطمأنينة، ومنها ما يأتي:

1) سيادة القانون: فعندما يسود القانون تشع الطمأنينة في النفوس، ويشعر كل فرد في المجتمع بأنه في آمان من أي تجاوزات أو أخطار تهدد حياته، ويمكن رؤية ذلك واضحًا في المجتمعات التي يسود فيها الفانون هي أكثر آماناً واستقراراً.

2) التكافل الاجتماعي: هو أن يشعر الفرد بالحب والتعاطف تجاه الآخرين، ومن شأن ذلك أن يحقق الأمن والطمأنينة بين الأفراد في المجتمع على عكس المجتمع المفكك الذي يخلو من مظاهر التكافل الاجتماعي، ويتسم بغياب الآمان.

3) التعايش: هو إحساس كل عضو في المجتمع أنه لا يعيش لوحده؛ بل يعيش مع الجميع على أساس قيم إنسانية تدفع بأفراد المجمع إلى الاندماج.

4) التسامح ونبذ العنف: فالمجتمع الذي يسود فيه طابع التسامح يرفض العنف، ويمهد لترسيخ الأمن والحفاظ عليه.

5) التعاون الاقتصادي: إنَّ اقتصاد إي بلد معيار لازدهاره، وتقدمه واستقراره، وتحقيق التعاون بين أفراد المجتمع يرافقه استقرار أمنى.

6) المشاركة: إن النظام السياسي الذي يدعم مشاركة أكبر لأبناء الوطن، له دور مباشر في ترسيخ وتنمية الأمن الاجتماعي، فالنظام السياسي اختيار الأكثرية من أبناء المجتمع يستطيع رؤية مصالحهم، وتلبية رغباتهم ومتطلباتهم تحقيق طموحهم.

7) الشعور بالمسؤولية: فالإنسان الذي يتمتع بحس المسؤولية تجاه أسرته ووطنه أو حتى رؤيته إلى نفسه، مسؤول عن الحيوان والنبات.

8) المواطنة: إن الانتماء إلى الوطن هو ركن أساسي من الحياة الاجتماعية، وينمي هذا الانتماء شعور الفرد بأن الوطن هو بيته وداره؛ فيسعى لحفظ سلامته وأمنه. (سيد فهمي، محمد، 1998، ص 121-130).

آثار انعدام الأمن الاجتماعي:

1) القلق والخوف وتفشي الجريمة.
2) عدم الاستقرار وعدم القدرة على الإنجاز.
3) التشرد والهجرة بمختلف أشكالهما.
4) توقف مصادر الرزق والإنتاج.
5) انهيار المجتمعات وانهيار المقومات التي تساعد على استمرار وجودها.

التنمية المستدامة:

لقد ظهرت التنمية المستدامة كوسيلة ورؤية جديدة للتغلب على المشكلات المجتمعية، وتدعو إلى العودة إلى الطبيعة أو التوافق مع الطبيعة مرة أخرى داخل كل مجتمع، حيث تكتسب دلالاتها من التقدم القائم وفق قضية أخلاقية وإنسانية تجاه أجيال الحاصر والمستقبل، وتغيير نهج حياة أو أسلوب معيشة، ونظرية تقوم على التفكير بطريقة شمولية متكاملة مترابطة ضمن مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين الاعتبارات الاجتماعية – (مصطفى محمد عوض ،2020،ص812) ،كما أن التنمية المستدامة هي أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنسان لموارد البيئة المتاحة أو التي يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضرًا ومستقبلاً (السروجي 2002، ص347). وهناك الكثير من العقبات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة الشاملة، ومن بين تلك العقبات والتحديات مسألة الأمن على مختلف صورها، وأبرزها الأمن البيئي والاجتماعي متمثلاً في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها؛ مما يجعلها صالحة للاستغلال للأجيال القادمة، وكذلك تدعيم مسألة الأمن الاجتماعي والاستقرار الإنساني بكافة صوره المتعلقة بأمن الإنسان في نفسة وأسرته ووطنه لما له من دور فعال في دعم التنمية المستدامة من خلال الحوافز التي تقدمها التنمية للإنسان من رفاهية وسعادة، بالإضافة إلى تقليل المخاطر والأضرار التي تصيب البيئة المحيطة من الاستغلال غير المستدام .

مفهوم التنمية المستدامة:

هي السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة. (الطاهر، 2013، ص51).

أبعاد التنمية المستدامة:

تتلخص أبعاد التنمية المستدامة في الآتي:

1) البُعد الاجتماعي: ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس وتحقيق الخدمات الصحية والتعليمية والأمن واحترام حقوق الإنسان والمشاركة في صنع القرار، والمساواة الاجتماعية في الاستفادة من الخدمات، وتمكين الأقليات وتوعية الأفراد والسكن والتنوع الثقافي واستدامة المؤسسات وتثبيت النمو السكاني، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية، والتأكيد على دور المرأة. (مهنا، 2000، ص19).

2) البُعد الاقتصادي: يدور هذا البُعد حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وتعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازن البيئي على المستوى البعيد، والقضاء على الفقر في جميع مراحل النشاط الاقتصادي. (عبد الغنى 2013، ص62).

3) البُعد البيئي التكنولوجي: من أهم أهداف التنمية المستدامة أيجاد توازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي، والمناخي، وحماية المحيط والاستغلال العقلاني للموارد والحفاظ على مصادر الثروة من أراضي ومياه وغابات، وأنهار وبحار ونظم البيئة والتنوع البيولوجي، وحماية البيئة من التلوث، ومكافحة التصحر والحد من استخدام المبيدات الحشرية وصيانة المياه (منظمة الاغذية والزراعة، 2011، ص9).

كما يضيف البعض بعداً آخرًا للتنمية المستدامة، وهو البُعد التقني والإداري: وذلك من أجل استخدام أقل قدر من الطاقة والموارد. (عقل بن عزيز العقل 2021، ص908).

الأمن البيئي والاجتماعي والتنمية المستدامة:

يتضح لنا مما سبق عرضه أنه لا يمكن الفصل بين الأمن والتنمية، فلا وجود للأول بون الثاني، والعكس صحيح، إذ أنَّ هناك علاقة ارتباط كلي بين متغيرين، فالإخلال بأحدهم يعني الإخلال بالآخر، فلكل منهما هدف واحد و تلبية حاجات المجتمع والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية بما يحقق التوازن من جانب والاستقرار من جانب آخر ، فالأمن والتنمية يشكلان عملية تطور دائمة الحركة، تهدف إلى الرقي لأعلى المستويات، والتنمية المستدامة بكل أبعادها تركز على عنصر الموارد البيئية الأمر الذي يتطلب وجود أمن بيئي بالدرجة الأولى، ثم التطلع للتنمية بالدرجة الثانية ، فالأمن البيئي يعد رهان

المستقبل وخاصة لدول العالم الثالث . (بن قلوش نوال ،2019، ص3) والتي منها ليبيا.

البيئة في أبسط مفهوم لها هي كل ما يحيط بالإنسان، وفي العقود الأخيرة شعر الأنسان بخطورة ما تواجهه البيئة من مشكلات وآثارها المباشرة عليه، حيث نالت البيئة اهتمامًا قد تختلف درجته بين الدول المتقدمة والدول النامية ، فالبعض شكلت وزارة للبيئة بينما الدول الأخرى عملت هيئات تعنى بشؤن البيئة وكيفية الحفاظ عليها، وإدخال السياسات والخطط التي تسهم في الحفاظ على البيئة ضمن خطط القطاعات في المجتمع ، كل ذلك أفرز ما يطلق عليه بالتنمية المستدامة التي جاءت لوضع حد للتدهور البيئي الذي هو بفعل تصرفات الإنسان في بيئته المحيطة.

إنَّ دراسة العلاقة بين التنمية المستدامة والامن البيئي تكمن في مدى الالتزام بمجموعة من المؤشرات أو المعايير التي من شأنها بلورة تنمية متوازنة وشاملة، والتي حُدّدت في مجموعة روابط أساسية تعمل على دعم التماسك بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة، وهذه الروابط هي:

1) العمومية والشمول: وتعني توفير حياة كريمة لكل أفراد المجتمع، من خلال ضمان الحماية الاجتماعية والبيئية كمعيار أساسي للمعيشة، حيث تعد البيئة النظيفة والصحية من الأولويات التي يجب أن تضعها الدول في سلم أولوياتها.
2) الإدارة المسئولة للموارد الطبيعية: فالنمو الاقتصادي يجب أن يحرص على عدم تقويض البيئة، وهو ما يتطلب مراعاة تغيير نظم الإنتاج وانماط وتقنيات العمل، بالإضافة إلى السلوكيات المصاحبة التي تؤثر على الاستهلاك والتماسك المجتمعي، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر الشامل، والإنتاج والاستهلاك المستدامين.
3) الاستثمار في راس المال الطبيعي وراس المال الاجتماعي: فإدارة النفايات وكفاءة الموارد واستعادة النظم الأيكولوجية وتنظيف مسارات الحياة هي طرف لتوسيع الموارد وفرص العمل، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والمعرفة من أجل التنمية المستدامة، وبناءً على ما سبق عرضه لابد من الأخذ في الاعتبار عدة إجراءات، التي من خلال تطبيقها يتم تفعيل للتنمية المستدامة والأمن البيئي، متمثلة في:

1) الالتزام الحقيقي والفعلي بما قررته المنظمات والهيئات الدولية، والعمل بتوصيات وقرارات المؤتمرات التي تناولت وقدمت مقترحات لمعالجة قضايا البيئة والتنمية.
2) لابد من وضع أهداف علمية واقعية، وذات مصداقية بالإضافة إلى كونها تكون قابلة للقياس.
3) ضرورة أن تتناسب المؤشرات مع مستوى الطموح. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،2015، ص 13-14).

إجراءات البحث:

منهجية البحث:

من أجل الإجابة على أسئلة البحث وتحقيق أهدافه، تم استخدام المنهج الوصفي الهادف إلى وصف الظاهرة وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث، كما تم جمع البيانات اللازمة باستخدام المصادر الثانوية، التي تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات، بالإضافة إلى المصادر الأولية من خلال أداة البحث المتمثلة في الاستبانة التي أعدها الباحثان لهذا الغرض لجمع البيانات، واستخدم البرنامج الإحصائي (SPSS)، للوصول إلى نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها.

مجتمع وعينة البحث: تم هذا البحث على أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت، حيث بلغ حجم العينة (62) شخصًا أثناء إجراء البحث، وهامش الخطأ المسموح به (5%).

عرض البيانات:

أولاً: وصف خصائص البحث

جدول رقم (1) الخصائص الديموغرافية

الوصف		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	39	%63
	أنثى	23	%37
الكلية	التربية	04	%6.5
	العلوم	06	%9.7
	الآداب	14	%22.6
	القانون	05	%8.1
	الاقتصاد	08	%12.9
	العلوم الصحية	04	%6.5
	الهندسة	07	%11.3
	الطب البشري	06	%9.7
	طب الأسنان	03	%4.8
	الزراعة	05	%8.1
التخصص	العلوم الإنسانية	31	%50
	العلوم التطبيقية	31	%50
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	05	%8.1
	محاضر	29	%46.8
	أستاذ مساعد	18	%29
	أستاذ مشارك	08	%12.9
	أستاذ	02	%3.2

يبين الجدول رقم (1) أعلاه توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية، حيث نلاحظ أن 63% من أفراد العينة من الذكور في حين كانت نسبة الأناث 37%، كما تم توزيع أفراد العينة حسب كليتاهم، بحيث نلاحظ بأن أعلى نسبة هي لأعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، وذلك بنسبة بلغت 22.6% في حين كانت أقل نسبة لكلية طب الأسنان بنسبة بلغت 4.8%.

ثانياً: تحليل البيانات:

أ) ثبات أداة البحث:

جدول (2) قياس ثبات الاستبيان

البيان	الثبات
قيمة معامل ألفا كرو نباخ	0.899
قيمة معامل موثوقية المقياس	0.848
قيمة معامل موثوقية المقياس غير المتحيز	0.856

يُقصد بثبات أداة القياس أن يعطي الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، ولقد تحقق الباحث من ثبات أداة القياس من خلال اختبار (الفا كرو نباخ) وتعتبر النسبة الموضحة عالية ومقبولة لأغراض الدراسة، حيث كانت الدرجة الكلية 89.9%، وهي نسبة مقبولة، وهذا يدل على ثبات أداة القياس كذلك بين لنا معامل موثوقية القياس بأن أداة القياس يمكن الوثوق بها.

صدق أداة البحث:

يقصد به أن تقيس أسئلة الاستبيان ما صممت لقياسه، فقد تم التأكد من صدق أداة القياس بطريقتين:

- **الصدق الظاهري**

عرضت أداة البحث على عدد (5) من المحكمين المختصين في مجال موضوع البحث والمهتمين بالبحث العلمي، وهو ما يعرف بصدق المحكمين. وبناء على ملاحظاتهم تم إجراء التعديلات، وتصميمها بصورتها النهائية الحالية مما يحقق الصدق الظاهري لها.

- **صدق الاتساق الداخلي**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى أتساق كل محور من محاور البحث مع فقراته، فقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المتغير والدرجة الكلية للمتغير نفسه.

جدول (3) يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البُعد الأول والدرجة الكلية له

الفقرة	معامل الارتباط	Sig
تشجع الدولة على الاستخدام المستدام للأراضي والحفاظ على الغابات لأهميتها في توفير الغذاء وتنقية الهواء	.795**	0.000
تحرص الدولة على ضمان توفير المواد المائية متنوعة المصادر والكافية لجميع أنشطة السكان في المجتمع.	.640**	0.000
تتبنى الجهات الرسمية وغير الرسمية خطة لتثقيف وتوعية أفراد المجتمع بالأمن البيئي وأهميته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	.719**	0.000
تطبق الدولة أقصى العقوبات على كل من يقوم بأفعال تؤدي الي تلوث الهواء.	.747**	0.000
تعمل الدولة على أدخال الطاقات البديلة (النظيفة) لتساهم في الأمداد الكهربائي لمختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية.	.782**	0.000
تسهم الدولة في أنشاء المشاريع الاقتصادية التي لا تؤثر سلباً على الموارد البيئية في المجتمع.	.640**	0.000
تقوم الجهات المختصة بالرقابة الكافية والمستمرة على الأغذية المستوردة للبلاد لتحقيق الأمن الغذائي.	.634**	0.000
تدعم الجامعات والمراكز البحثية في الدولة الباحثين من أجل تقديم الأبحاث والدراسات التي تسهم في تحقيق الأمن البيئي في المجتمع.	.644**	0.000
تربط الدولة أمنها القومي بمدى الحفاظ على الأمن البيئي في المجتمع.	.794**	0.000
تركز الدولة في مخصصاتها المالية على إعطاء الاولوية في المشاريع التي تحقق الأمن البيئي بجميع فروعه.	.743**	0.000
تراعي الدولة في استخدام الموارد الطبيعية الحفاظ على حق الاجيال القادمة في تلك الموارد.	.748**	0.000
تدعم الدولة قطاع الصحة بكل الامكانيات لتحقيق الأمن الصحي لأفراد المجتمع.	.624**	0.000

يوضح جدول (3) مدى ترابط محور الأمن البيئي مع كل فقرة من فقراته، وبهذا يتبين أن معاملات الارتباط المبينة ذات دلالة إحصائية، وبذلك يعتبر المتغير صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4) يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البُعد الأول والدرجة الكلية له

الفقرة	معامل الارتباط	Sig
تدفع سيادة القانون في المجتمع الى روح الطمأنينة والاستقرار والاستدامة للتنمية الشاملة	.742**	0.000
تعزيز شعور الفرد بالحب والعاطف تجاه الاخرين من شانه ان تحقق الامن والطمأنينة في المجتمع	.665**	0.000
ان احساس الفرد بانه يعيش مع الجميع وعلى اساس قيم	.802**	0.000

انسانية تدفعه للاندماج مع افراد المجتمع وتحقيق الامن الاجتماعي		
إن اقتصاد أي بلد هو معيار ازدهاره وتقدمه واستقراره وتحقيق تعاون بين افراده يرافقه بالضرورة استقرار امنى مما يدفع لتحقيق التنمية المستدامة	.705**	0.000
النظام السياسي الذي يدعم مشاركة أكبر من ابناء الوطن له دور مباشر فلا ترسيخ الامن الاجتماعي	.736**	0.000
يزيد احساس الفرد بالمسؤولية تجاه اسرته ووطنه من ادراكه للأخطار التي تواجه وإذا شاعت هذه الصفة في المجتمع تزيد من امنه واستقراره	.728**	0.000
يدفع شعور الفرد بحس المواطنة تجاه الوطن الى السعي للحفاظ سلامة لوطن من الاخطار	.723**	0.000
تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي للأفراد بتلبية الحاجات والمتطلبات الحياتية اليومية يدفع للاستقرار والامن الاجتماعي	.804**	0.000
استغلال المناسبات والاعياد الوطنية والدينية في تعميق الحس للانتماء للوطن يدفع للأمن الاجتماعي وتحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة	.646**	0.000
من العوامل التي تهدد الامن الاجتماعي غياب العدالة الاجتماعية وعدم تكافئ الفرص	.884**	0.000
تعد الجريمة بأشكالها من اهم المخاطر والتهديدات التي تواجه الامن الاجتماعي وتعرقل التنمية في المجتمع	.870**	0.000

يوضح جدول (4) مدى ترابط محور الأمن الاجتماعي مع كل فقرة من فقراته، وبهذا يتبين أن معاملات الارتباط المبينة ذات دلالة إحصائية، وبذلك يعتبر المتغير صادق لما وضع لقياسه.

ب) تحليل مستويات متغيرات البحث:

للتعرف على مستوى المتغيرات، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات عينة البحث، ليكون مؤشراً على ذلك، وتم تحديد خمسة مستويات لدرجة الممارسة المبينة في الجدول رقم (5)، بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = الدرجة الأعلى في المقياس – الدرجة الأدنى في المقياس

عدد المستويات

$$\frac{3-1}{} = 0.67$$

جدول رقم (5) مستويات درجة الممارسة

درجة الممارسة	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
المستويات	1-أقل من 1.67	1.67-أقل من 2.34	2.34-أقل من 3.00

جدول (6) يوضح التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات محو الأمن البيئي

الفقرة	أوافق		محايد		لا اوافق		المتوسط	الانحراف	درجة الممارسة	الوزن النسبي
تشجع الدولة على الاستخدام المستدام للأراضي والحفاظ على	ت	26	ت	12	ت	24	2.03	0.905	متوسطة	%68
	%	42	%	19	%	39				
تحرص الدولة على ضمان توفير المواد المائية متنوعة المصادر	ت	28	ت	11	ت	23	2.08	0.911	متوسطة	%69
	%	45	%	18	%	37				
تتبنى اجهات الرسمية وغير الرسمية خطة لتثقيف وتوعية أفراد المجتمع بالأمن البيئي وأهميته في	ت	16	ت	18	ت	28	1.81	0.827	متوسطة	%60
	%	26	%	29	%	45				
تطبق الدولة أقصى العقوبات على كل من يقوم بأفعال تؤدي الى تلوث الهواء.	ت	11	ت	13	ت	38	1.56	0.781	منخفضة	%53
	%	18	%	21	%	61				
تعمل الدولة على أدخال الطاقات	ت	16	ت	10	ت	36	1.68	0.864	متوسطة	%56

العبارة	ت	%	ت	%	ت	%	المتوسط	الانحراف	المستوى	الوزن
		58		16		26				
تساهم الدولة في أنشاء المشاريع الاقتصادية التي لا تؤثر سلباً على الموارد البيئية في المجتمع.	26	42	22	35	14	23	1.81	0.786	متوسطة	%60
تقوم الجهات المختصة بالرقابة الكافية والمستمرة على الأغذية	14	23	23	37	25	40	2.18	0.779	متوسطة	%73
تدعم الجامعات والمراكز البحثية في الدولة الباحثين من أجل تقديم الأبحاث والدراسات	22	35	20	32	20	32	1.97	0.829	متوسطة	%66
تربط الدولة أمنها القومي بمدى الحفاظ على الأمن البيئي في المجتمع.	28	45	23	37	11	18	1.73	0.750	متوسطة	%58
تركز الدولة في مخصصاتها المالية	33		20		09		1.61	0.732	منخفضة	%54
		53		32		15				
تراعي الدولة في استخدام الموارد الطبيعية الحفاظ على حق الاجيال القادمة في تلك	25	40	19	31	18	29	1.89	0.832	متوسطة	%63
تدعم الدولة قطاع الصحة بكل الامكانيات لتحقيق الأمن الصحي لأفراد	22	35	21	34	19	31	1.95	0.818	متوسطة	%65
الدرجة الاجمالية							1.85	0.393	متوسطة	%62

يشير الجدول رقم (6) أعلاه إلى أن الدرجة الكلية للمحور الأول جاءت بمتوسط حسابي متوسط 1.85، وهذا يدل على درجة القبول لهذا المحور، فيما تراوحت متوسطات الفقرات لهذا المحور ما بين (1.56 – 2.18)، بينما كانت الانحرافات المعيارية لها بين (0.732– 0.911)، بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج أن التساؤل رقم (7) ورد في المرتبة الأولى، والذي ينص على "تقوم الجهات المختصة بالرقابة الكافية والمستمرة على الأغذية المستوردة للبلاد لتحقيق الأمن الغذائي." حيث جاء بوزن نسبي 73 %، في حين تحصل التساؤل رقم (4) على أدنى نسبة من الإجابات، والذي ينص على أن " تطبق الدولة أقصى العقوبات على كل من يقوم بأفعال تؤدي إلى تلوث الهواء."، حيث جاءت بوزن نسبي 53%. وتتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة كلٍ من فاتح غبولي وفارس دهام 2022 كذلك دراسة بورفيس وغبولي 2021 في ضرورة العمل على تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع لتحقيق الأمن البيئي، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، كذلك تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة بورفيس وغبولي 2021 فيما يتعلق بضرورة

العمل على استخدام الطاقات البديلة والنظيفة للتقليل من مشكلات التلوث البيئي للإسهام في استدامة البيئة.

جدول (7) التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات محور الأمن الاجتماعي

الوزن النسبي	%75		%85		%89		%90	
درجة الممارسة	متوسطة		مرتفعة		مرتفعة		مرتفعة	
الانحراف المعياري	0.788		0.668		0.626		0.589	
المتوسط	2.26		2.56		2.66		2.69	
لا اوافق	13	21	06	10	05	8	04	6
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
محايد	20	32	15	24	11	18	11	18
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أوافق	29	47	41	66	46	74	47	76
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الفقرة	تدفع سيادة القانون في المجتمع الى روح الطمأنينة والاستقرار والاستدامة للتنمية الشاملة		لدور العبادة أهمية كبيرة في تحقق الأمن الاجتماعي وبالتالي تحقيق اهداف التنمية المستدامة		ان احساس الفرد بانه يعيش مع الجميع وعلى اساس قيم انسانية تدفعه للاندماج مع افراد المجتمع وتحقيق الامن الاجتماعي		استقرار اقتصاد أي بلد هو معيار ازدهاره وتقدمه وتحقيق تعاون بين افراده يرافقه بالضرورة استقرار أمني مما يدفع لتحقيق الأمن اجتماعي والتنمية المستدامة	

%85		%92		%90		%90		%87	
مرتفعة		مرتفعة		مرتفعة		مرتفعة		مرتفعة	
0.688		0.534		0.611		0.584		0.664	
2.56		2.76		2.71		2.71		2.60	
06	10	03	5	05	8	04	6	06	10
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
15	24	09	14	08	13	10	16	13	21
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
41	66	50	81	49	79	48	77	43	69
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ان النظام السياسي الذي يدعم مشاركة أكبر من ابناء الوطن له دور مباشر في ترسيخ الامن الاجتماعي		يزيد احساس الفرد بالمسؤولية تجاه اسرته ووطنه من ادراكه للأخطار التي تواجه وإذا شاعت هذه الصفة في المجتمع تزيد من امنه واستقراره		يدفع شعور الفرد بحس المواطنة تجاه الوطن الى السعي للحفاظ سلامة لوطن من الاخطار		تحسين المستوى المعيشي للأفراد بتلبية الحاجات والمتطلبات الحياتية اليومية يدفع للاستقرار والأمن الاجتماعي		استغلال المناسبات والاعياد الوطنية والدينية في تعميق الحس للانتماء للوطن يدفع للأمن الاجتماعي وتحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة	

من العوامل التي تهدد الأمن الاجتماعي غياب العدالة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص	ك	53	ك	06	ك	03	2.81	0.507	مرتفعة	%94
	%	85	%	10	%	5				
تعد الجريمة بأشكالها من أهم المخاطر والتهديدات التي تواجه الأمن الاجتماعي وتعرقل التنمية في المجتمع	ك	57	ك	02	ك	03	2.87	0.461	مرتفعة	%96
	%	92	%	3	%	5				
الدرجة الكلية							2.65	0.436	مرتفعة	%83

يشير الجدول رقم (7) أعلاه إلى أن الدرجة الكلية للمحور الثاني جاءت بمتوسط حسابي مرتفع 2.65 ، وهذا يدل على درجة القبول لهذا المحور، فيما تراوحت متوسطات الفقرات لهذا المحور ما بين (2.26 – 2.87)، بينما كانت الانحرافات المعيارية لها بين (0.461– 0.788)، بالإضافة الي ذلك اظهرت النتائج بأن التساؤل رقم (11) ورد في المرتبة الأولى، والذي ينص على "تعد الجريمة بأشكالها من أهم المخاطر و التهديدات التي تواجه الأمن الاجتماعي وتعرقل التنمية في المجتمع"، حيث جاء بوزن نسبي 96%، في حين تحصل التساؤل رقم (1) على أدنى نسبة من الإجابات، والذي ينص على أن " تدفع سيادة القانون في المجتمع الى روح الطمأنينة والاستقرار والاستدامة للتنمية الشاملة" حيث جاءت بوزن نسبي 75%. وتتفق نتائج هذا البحث مع نتائج دراسة وائل جعفر 2020 في أن إحساس الفرد بانه يعيش مع الجميع وعلى أساس قيم انسانية تدفعه للاندماج مع افراد المجتمع وتحقيق الامن الاجتماعي، كما تتفق معها في أن لدور العبادة أهمية في تحقيق الأمن الاجتماعي والتنمية المستدامة.

الإجابة على تساؤلات البحث:

تم الاعتماد اختبار T لعينة واحدة؛ وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة.

التساؤل الرئيس: هل هناك دور للأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة؟

جدول رقم (8) اختبار التساؤل الرئيسي

قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية n-1	مستوى الدلالة P.value
4.766	2.021	61	0.000

فيما يتعلق بآراء المشاركين حول التساؤل الرئيس، ومن خلال الجدول رقم (8) أعلاه يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي (4.766) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي كانت (2.021) وكان مستوى الدلالة (0.000) أقل من مستوى المعنوية 5%، وبناءً على ذلك نقبل الفرضية الإجابة القائلة بأن (هناك دور للأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس).

التساؤل الفرعي الأول: هل هناك دور لبُعد الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

جدول رقم (9) اختبار التساؤل الفرعي الأولى

	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية n-1	مستوى الدلالة P.value
	1.934	2.021	61	0.058

فيما يتعلق بآراء المشاركين حول التساؤل الفرعي الأول، ومن خلال الجدول رقم (9) أعلاه يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي (1.934) وهي أقل من قيمة T الجدولية والتي كانت (2.021) وكان مستوى الدلالة (0.058) أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبناءً على ذلك نرفض الفرضية البحثية ونقبل العدمية والقائلة (بأنه ليس هناك دور لبعد الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس).

التساؤل الفرعي الثاني: هل هناك دور لبُعد الأمن الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

جدول رقم (10) اختبار التساؤل الفرعي الثاني

قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجات الحرية n-1	مستوى الدلالة P.value
11.791	**2.021**	**61**	**0.000**

فيما يتعلق بآراء المشاركين حول التساؤل الفرعي الثاني ومن خلال الجدول رقم (10) أعلاه يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي

(11.791) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي كانت (2.021)، وكان مستوى الدلالة (0.000) أقل من مستوى المعنوية 5%، وبناءً على ذلك نقبل الفرضية الإجابة القائلة بأن (هناك دور لبعد الأمن الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس).

كما قام الباحثان بالتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في درجة تقدير أفراد العينة لدور الأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لبعض المتغيرات تم تحليل اختبار التباين؛ وذلك لمعرفة اتجاهات أفراد العينة كما يأتي:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أفراد العينة لدور الأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس.

جدول رقم (11) الجنس

الجنس	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة P.value
	1.310	**2.021**	**0.195**

فيما يتعلق بآراء المشاركين حول هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أفراد العينة لدور الأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال الجدول رقم (11) أعلاه يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي (1.131)، وهي أقل من قيمة T الجدولية والتي كانت (2.021) وكان مستوى الدلالة (0.195) أكبر من مستوى المعنوية 5% ، وبناءً على ذلك يمكننا القول أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أفراد العينة لدور الأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس.

هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أفراد العينة لدور الأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الكلية

جدول رقم (12) الكلية

الكلية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة P.value
	1.717	**2.021**	**0.195**

فيما يتعلق بآراء المشاركين حول هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أفراد العينة لدور الأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال الجدول رقم (12) أعلاه يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي (1.717) وهي أقل من قيمة T الجدولية والتي كانت (2.021)، وكان مستوى الدلالة (0.195) أكبر من مستوى المعنوية 5% ، وبناءً على ذلك يمكننا القول بأن ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أفراد العينة لدور الأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الكلية .

نتائج البحث:

توصل البحث الي النتائج الآتية:

1) إنّ الجهات المختصة تقوم بالرقابة الكافية والمستمرة على الأغذية المستوردة للبلاد لتحقيق الأمن الغذائي.
2) إن الدولة تراعي في إنتاج واستخدام الموارد الطبيعية للحفاظ على حق الأجيال القادمة في تلك الموارد.
3) إنّ الجامعات والمراكز البحثية تدعم الباحثين؛ من أجل القيام بأبحاث تسهم في تحقيق الأمن البيئي للمجتمع.
4) توصل البحث الي أن الجريمة بأشكالها المختلفة تعد من أهم المخاطر والتهديدات التي تواجه الأمن الاجتماعي وتساهم في عرقلة برامج التنمية المستدامة.
5) إنَّ تحسين الوضع المعيشي للأفراد يؤدي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي.
6) يسهم استقرار اقتصاد المجتمع وازدهاره في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.
7) لا توجد فروق فردية ذات دلالة أخصائية في درجة تقدير أفراد العينة لدور الأمن البيئي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيري الجنس والكلية.

توصيات البحث:

من خلال نتائج البحث، يوصى الباحثان بما يأتي:

1) التأكيد على أهيمه تدخل الدولة وتكثيف الرقابة على الأغذية والأدوية والمبيدات المستوردة لمطبقاتها للمواصفات

الليبية والعالمية؛ للحفاظ على الأمن البيئي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2) دعم مراكز الأبحاث والباحثين، والاستفادة من نتائج البحوث العلمية بما يخدم التنمية المستدامة في المجتمع.
3) دعم الجهود الأمنية والاجتماعية لمكافحة الجريمة بمختلف صورها والقضاء على أسبابها؛ لتحقيق الاستقرار الأمني بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
4) تحسن المستوى المعيشي للمواطن، وخلق فرص عمل للشباب من الجنسين للقضاء على البطالة؛ للدفع بعملية التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

قائمة المصادر والمراجع:

- بورفيس زهية وغبولي منى، 2021، دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، المجلد (03)، العدد (02) .https/ dspace. univ-setif2.dz
- سليمة بوعزيز، 2015، السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.https// dspace.univ-djelfa.dz
- محمد عبد الفتاح القصاص، 1983، قضايا البيئة المعاصرة، العلوم الحديثة العدد 1، السنة 16.
- فاتح غول وفارس دهامة (2022)، الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر. https// www.iasj.nat
- عبدالله عبد العاطي الفرجاني ،(2018)، الأمن والبيئة في السياسة الدولية – دراسة تحليله لحالة ليبيا ، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة ، المنعقد في الفترة من 23-25 يوليو، جامعة اجدابيا .
- مصباح عبد الله عبد القادر، (2011)، أساس وطرق التعويض عن الأضرار البيئية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.
- نيللي كمال محمد، (2010)، الامن البيئي في السياسة الدولية، دراسة مقارنة للسياستين اليابانية والامريكية (1997-2007)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- يوسف كافي، (2017)، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى.
- ناهد ناصر داود، (2017)، تحقيق الأمن البيئي، شبكة الالوكه www.alukah.net
- امين هويدي، (1975)، الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي، دار الطليعة، بيروت،
- سيد فهمي، محمد، (1998) الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية
- محمد الشخت (2022)، اهداف الامن الاجتماعي، موقع موضوع، mawdoo3.com، 16نوفمبر
- مصطفى محمد عوض، (2022)، الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق ابعاد التنمية المستدامة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية الفيوم 2020 العدد التاسع.
- طلعت السروجي، (2002)، التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة.
- قادري محمد الطاهر، (2013)، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
- عقل بن عزيز العقل، (2021)، ابعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية، المجلة التربوية، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية جامعة سوهاج، عدد فبراير –ج 2-(82).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (2015)، دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، كيفية تحقيق أطار متوازن وطموح وشامل – تقرير عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- بن قلوش نوال (2019)، الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط – دراسة حالة الجزائر – رسالة دكتوراه غير منشورة – قسم العلوم السياسية –كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر.https// www.iasj.nat
- وائل جعفر، (2020)، تنمية راس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، مجلد 28، العدد 10. https//sjsw.journals.ekb.eg
- مصطفى العوجى ،(2015)،، الامن الاجتماعي ، مقوماته – تقنياته – ارتباطه بالتربية المدنية ، منشورات الحلبي الحقوقية .
- احمد المرياتى ، (1997) ، العنف ، أسبابه وخلفياته النفسية والاجتماعية ، 11
- منظمة الاغذية والزراعة، (2011)، الإطار المفاهيم للتنمية المستدامة، مستوع وثائق منظمة الفاو.
- أبراهيم سليمان مهنا، (2000)، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية – أبعاد وآثار التنمية المستدامة، مركز الأمارات للدراسات والبحوث.
- محمود على الجبوري، (1998)، الأمن الاجتماعي – تصورات سوسيولوجية أولية – بغداد، المجلة العراقية للعلوم الاجتماعية، العدد (9).
- ممتاز رؤوف أمين باشي، (1999)، أثر الجريمة على الأمن الوطني – بغداد، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا –كلية الدفاع الوطني.
- غسق غازي العباسي، (2016)، الأمن الاجتماعي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية، مجلة الأستاذ – العدد (216)، مجلد (2)، بغداد.
- عبد الغني حسونة، (2013)، الحماية القانونية للبيئة في أطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة –كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خضير – بسكرة، الجزائر.https//facdr.univ-annaba.az.